

في واشنطن العاصمة

11 أيار 2009

نادين غنام

الهاتف: 473-3011 (202) 1

البريد الإلكتروني: nsgghannam@ifc.org

أكثر من 70% من البلدان تفتقد إلى مشاريع الاستثمار الأجنبية والوظائف

واشنطن العاصمة، 11 أيار 2009

وجد تقرير جديد صدر عن مجموعة البنك الدولي أن أكثر من 70% من وسطاء ترويج الاستثمار الحكوميين يفوتون فرص الاستثمار وخلق فرص العمل من جراء فشلهم في تأمين المعلومات الدقيقة والسريعة للمستثمرين المحتملين.

ويأتي تقرير القواعد المعيارية لترويج الاستثمارات العالمية للعام 2009 ليظهر مدى فعالية الوكالات الحكومية في ترويج بلادهم للمستثمرين الأجانب. ويدرس التقرير قدرة 181 دولة على التأثير على قرار المستثمر الأجنبي في عملية اختيار الموقع. قامت دراسة القواعد المعيارية لترويج الاستثمارات بتقييم استجابة هذه الوكالات لمشروعين محتملين - شركة برمجيات وشركة مشروبات تبحثان عن توسيع عملياتهما في كل من البلدان المدروسة. وبحسب التقرير، تابع 10 من 181 بلداً الموضوع مع المستثمرين المحليين من أجل ضمان المشروعين.

"إذا كانت المعلومات صعبة المنال في البلاد فسيذهب المستثمر بكل بساطة إلى مكان آخر" بحسب سيسيليا ساغر وهي مديرة الخدمات الاستشارية للمناخ الاستثماري في مجموعة البنك الدولي. وقد ذكرت أيضاً أنه في ظل التباطؤ العالمي يؤمن الاستثمار الأجنبي المباشر إمكانات نمو ووظائف. إلا أن اجتذاب الاستثمارات يتطلب التيسير المهني الذي لا تؤمنه لسوء الحظ عدد كبير من الدول. ويظهر التقرير أن جهود التيسير المهني تثمر. فعلى سبيل المثال، اتصلت سيتل وهي رائدة في عالم التعاقد الخارجي لخدمة الأعمال بوكالة برونيكار اغوا طلباً للمعلومات في خلال عملية اختيار الموقع. وقد أمّنت برونيكار اغوا المعلومات المفصلة التي ساعدت سيتل على اختيار نيكار اغوا لمشاريع الاستثمار التي تبلغ 5 ملايين دولاراً والتي خلقت 1000 وظيفة.

وقد برزت الوكالة النمساوية للأعمال على أنها الأولى في العالم على أساس تصنيفات التقرير. بينما أبدت البلدان المتوسطة المدخول الكثير من التقدم في التنافس على الاستثمارات المتحركة ولا سيما البرازيل وبوتسوانا وكولومبيا وليتوانيا وتركيا. أما الدول المنخفضة المدخول مثل الهوندوراس وسري لانكا التي تؤمن خدمات تيسير قوية جداً فهي برهان على أن مدخول البلد ليس مرتبطاً بالأداء. تقرير القواعد المعيارية لترويج الاستثمارات العالمية للعام 2009 هو الثاني في سلسلة تعطي فعالية

الوكالات الحكومية في تيسير مشاريع الاستثمار الأجنبي. وهو يستخدم منهجية تديرها بشكل أساسي الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وقد قاد هذا المبادرة قسم الخدمات الإستشارية للمناخ الاستثماري وهو مشروع مشترك التمويل بين الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي. للمزيد من المعلومات حول التقرير الرجاء زيارة: www.fias.net